

تأثير تطبيق متطلبات القياس والافصاح لمعايير
المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية في نطاق
عملية التدقيق

أ.م.د. سعد سلمان المعيني

يوسف طه ياسين

الكلية التقنية الإدارية / بغداد

المستخلص

تشير معايير المحاسبة و الإبلاغ المالي الدولية الى المبادئ والاسس التي يتم الالتزام بها عند اعداد القوائم المالية، وقد لاقت هذه المعايير قبولاً دولياً لما تتصف به من موضوعية وملائمة وتعبير صادق وعادل عن المركز المالي للشركة ونتيجة نشاطها من ربح او خسارة، والتي يبدي المدقق الخارجي رأيه الفني المحاييد عنها وفقاً لنطاق التدقيق الذي يحدد بموجب كتاب الارتباط بالوحدة الاقتصادية محل التدقيق، ويهدف البحث الى قياس وتحليل تأثير متطلبات القياس والافصاح لمعايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية في نطاق التدقيق وما يشتمل عليه من اجراءات، ويستند البحث الى فرضية مفادها: (يؤثر تطبيق متطلبات القياس والافصاح لمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية في توسيع نطاق عملية التدقيق)، وقد توصل الباحثون إلى استنتاجات عدة كان من أبرزها وجود تباين بين القواعد المحاسبية العراقية ومعايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية في متطلبات القياس والافصاح، إذ بلغت نسب التباين (48%) و(30%) للقياس والافصاح على التوالي، وقدم الباحثون توصيات كان من أبرزها ضرورة اعادة النظر بالقواعد المحاسبية العراقية وتحديثها بما يتوافق مع معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية لتجنب تضليل مستخدمي القوائم المالية، فضلاً عن القيام بتوسيع نطاق التدقيق ليشمل اجراءات تدقيق اضافية لقياس القيمة العادلة والافصاح عنها، لنجنب مخاطر الخطأ او الاحتيال او ابداء رأي غير مناسب.

Abstract:

IAS/IFRS refers to the principles and basics should compliance with it in the preparation of financial statements, and these standards met international acceptance of what characterizes the objectivity, appropriateness and faithful expression about the financial position of the company and its profit or loss, which the auditor express his impartial opinion about it according to the scope of audit, which previously determined in the engagement letter with the company.

The research is aim to measure and analyze the effect of IAS/IFRS measurement and disclosure requirements on the audit scope and its procedures, the research based on hypothesis that "IAS/IFRS measurement and disclosure requirements effect on expansion of the scope of audit", the researchers had reach several conclusions, the most prominent was there is a variance between Iraqi Accounting rules (IAR) and IAS/IFRS in the measurement and disclosure requirements which were (48%) and (30%) for measurement and disclosure, respectively.

The researchers recommend that necessity of reconsidering and updating of IAR to harmonize with IAS/IFRS for avoiding the misleading of financial statements users. In addition, the auditor should expand audit scope to include further audit procedures about measurement and disclosure requirements to avoid errors or fraud or express inappropriate audit opinion.

المقدمة:

اصبح تطبيق معايير المحاسبة و الإبلاغ المالي الدولية امراً ضرورياً للحاق بركب الدول المتقدمة في مجال مهنة المحاسبة خصوصاً بعد تخلي العديد من الدول الكبرى عن معاييرها المحاسبية المحلية وتبنيها لمعايير المحاسبة و الإبلاغ المالي الدولية مثل فرنسا والصين مما جعل تلك الدول رائدة اقتصادياً في العالم وكذلك توجه الدول العربية ومنها الاردن والسعودية نحو تطبيق وتبني معايير المحاسبة و الإبلاغ المالي الدولية، ويلعب المدقق الخارجي دوراً مهماً وذلك من خلال الاعتماد على تقريره النهائي من قبل المستخدمين في اتخاذ قراراتهم المختلفة ومن حيث توفير الاطمئنان على سلامة المركز المالي للشركة وقدرتها على الاستمرار، ويتم ذلك من خلال الالتزام بمعايير التدقيق الدولية لبث الطمأنينة والثقة في المستخدمين، إذ ينبغي ان يضع الاجراءات الملائمة لتدقيق قياس القيمة العادلة والافصاح والتي تتطلب جهوداً اضافية باعتبارها احدى التحديات التي يواجهها المدقق الخارجي، و القيام ببذل العناية المهنية المناسبة والالتزام بالمعايير الدولية ويكون رأياً مناسباً بحسب ما توصل اليه من قناعة و ادلة اثبات حول صدق وعدالة القوائم المالية، حتى لا يتحمل مسؤولية اضافية جراء التقصير في عمله او اغفال اجراءات جوهرية، مما يسبب الضرر لمستخدمي القوائم المالية.

اولاً: منهجية البحث

1. مشكلة البحث Research problem

تشير معايير المحاسبة و الإبلاغ المالي الدولية الى المبادئ والقواعد التي يتم الالتزام بها عند اعداد القوائم المالية، وقد لاقت هذه المعايير قبولاً دولياً لما تتصف به من موضوعية وملائمة وافصاح عادل وصادق عن المركز المالي للشركة ونتيجة نشاطها من ربح او خسارة، ويتم مراجعة وتدقيق تلك القوائم المالية من قبل المدقق الذي يقوم بدوره بالتأكد من العرض العادل والكافي للمعلومات الواردة في القوائم المالية وفق لنطاق التدقيق الذي يحدد مسبقاً في كتاب الارتباط بالوحدة الاقتصادية، ويمكن بلورة مشكلة البحث في السؤال الآتي: ((هل تؤثر التغيرات في القياس والإفصاح الذي تتطلبه معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية في نطاق التدقيق الذي يعتمد عليه المدقق؟)).

2. أهمية البحث Research importance

تنبثق أهمية البحث من أهمية الرأي الذي يبديه المدقق من اضاء صفتي الدقة والموثوقية على القوائم المالية الخاصة بالمصارف عينة البحث، وعليه يمكن تحديد أهمية البحث من أهمية القوائم المالية التي تبني عليها قرارات الاستثمار والائتمان والقرارات المماثلة الأخرى، فالقرارات الجيدة لا بد ان تبني على معلومات صحيحة وصادقة.

3. هدف البحث Research objective

يتمثل هدف البحث بالآتي:

- أ. تسليط الضوء على ماهية معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية وأهميتها.
- ب. معرفة متطلبات القياس والإفصاح لبعض معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية.
- ج. التوصل إلى أهمية تأثير تطبيق معايير المحاسبة و الإبلاغ المالي الدولية في نطاق التدقيق الذي يتحرك بموجبه المدقق للوصول الى النتيجة النهائية حول ابداء الرأي الخاص به.

4. فرضية البحث Research hypothesis

يقوم البحث على فرضية مفادها: ((يؤثر تطبيق متطلبات القياس والإفصاح الخاصة بمعايير المحاسبة و الإبلاغ المالي الدولية في توسيع نطاق عملية التدقيق في المصارف عينة البحث)).

5. مجتمع وعينة البحث Research sample and community

- أ- مجتمع البحث: يتمثل مجتمع البحث في المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والبالغ عددها 24 مصرفاً خلال عام 2014.
- ب- عينة البحث: لقد قام الباحثون بإجراء مسح للمصارف العراقية بهدف التعرف على الأنشطة التي تمارسها تلك المصارف، واختيرت ثلاثة مصارف كعينة للبحث وهي كالآتي:
- أ- المصرف التجاري العراقي.
- ب- المصرف الأهلي العراقي.
- ت- مصرف بغداد.

ثانياً: دراسات سابقة

1. الدراسات العربية

- أ. دراسة (عبد الحسين، 2010)، وعنوانها: تجانس معايير الإفصاح المحلية مع المتطلبات الدولية وانعكاساته على جودة تقرير مراقب الحسابات (دراسة تطبيقية على عينة من المدققين الخارجيين في العراق)

تتمحور مشكلة الدراسة حول اختلاف معايير المحاسبة بين الدول الذي أدى إلى اختلاف أساليب القياس والإفصاح المحاسبي بالإضافة إلى عدم الإلمام من قبل المدققين الخارجيين في العراق بمعايير المحاسبة الدولية في الإفصاح سينعكس بصورة سلبية على الثقة والموضوعية الدولية بالقوائم المالية، وتمثل مجتمع البحث بالمدققين الخارجيين في العراق وأخذت عينة متمثلة بـ (500) من العاملين في مكاتب التدقيق وديوان الرقابة المالية، وكان من أهم الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة قلة وعدم تكامل معايير الإفصاح الوطنية للإيفاء بمتطلبات مهنة المحاسبة في العراق مما يجعل المدققين الخارجيين يفضلون المعايير الدولية كونها أكثر وضوحاً مع إمكانية تطبيقها في البيئة العراقية، وأوصت بزيادة الاهتمام بمعايير الإفصاح الوطنية بوصفها أداة ومرشداً أساساً يحكم مهنة مراقب الحسابات في العراق بما يجعلها ترتقي إلى مستوى المعايير الدولية.

- ب. دراسة (بديوي، 2010)، وعنوانها: أثر استخدام محاسبة القيمة العادلة على أداء المراجع الخارجي (دراسة تحليلية استطلاعية على مكاتب التدقيق المصرية)

تتركز مشكلة البحث في التعرف على اتجاهات التطور في استعمال القيمة العادلة في ضوء معايير الإبلاغ المالي الدولية وانعكاساتها على أداء مهمة التدقيق، فضلاً عن مستوى تطبيق المدقق الخارجي لمتطلبات تدقيق القيمة العادلة في القوائم المالية، ويتمثل مجتمع الدراسة بالمدققين الخارجيين واختيار (8) مكاتب منهم كعينة للبحث، ومن أهم الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة هو تأخر الإصدارات المهنية والمعايير المتعلقة بتدقيق القيمة العادلة وقلة الاهتمام بعملية التدقيق الخاصة بها، وأوصت الدراسة بضرورة مواكبة التطور الحاصل في المعايير المحاسبية والتدقيقية الدولية.

2. الدراسات الأجنبية

- أ. دراسة (Tsalavoutas and Evans, 2010)، وعنوانها:

Transition to IFRS in Greece: financial statement effects and auditor size

تأثير تحول اليونان إلى تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية في القوائم المالية وفي حجم المدقق الخارجي

وتتمحور مشكلة الدراسة حول كيفية تأثير التحول إلى تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية في القوائم المالية للشركات المدرجة في السوق اليونانية وخاصة فيما يتعلق بصافي الربح وحقوق الملكية

والسيولة، فضلاً عن الاختلافات الناتجة عن التطبيق عند التدقيق من قبل الشركات الكبرى للتدقيق من عدمه، و تتمثل مجتمع الدراسة بالشركات المدرجة في سوق اثينا للاوراق المالية وعينة الدراسة بـ238 شركة يونانية في نهاية 2006/3، ومن اهم الاستنتاجات التي توصلت اليها هو لدى تدقيق الشركات من قبل شركات التدقيق (عدا الكبرى) ، فان شركة التدقيق تواجه تأثيراً مهماً في صافي الدخل والسيولة عند تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية، واوصت بضرورة تطوير شركات التدقيق الاخرى لتقديم قوائم مالية ذات جودة عالية كمثيلاتها من الشركات الكبرى.

ب. دراسة (Vrentzou, 2011) وعنوانها:

The effects of International Financial Reporting Standards on the notes of auditors

تأثير تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية في ملاحظات المدققين الخارجيين
وتتركز مشكلة الدراسة في تفسير كيف يؤثر تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية في ملاحظات وتقارير المدققين الخارجيين في الشركات اليونانية، و يتمثل مجتمع الدراسة بالشركات المدرجة في سوق اثينا للاوراق المالية واختيار 20% من مجموع الشركات المدرجة في السوق كعينة للدراسة وفحص تأثير تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية في تقارير المدققين الخارجيين للعينة، ومن اهم الاستنتاجات ظهور علاقة ايجابية بين ملاحظات مراقب الحسابات وبين تسويات حقوق الملكية وذلك قبل تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية، في حين ان هناك علاقة سلبية بين ملاحظات مراقب الحسابات وبين تسويات حقوق الملكية بعد تطبيق تلك المعايير، واوصت بضرورة اجراء مقارنات بين تطبيق المعايير في الشركات المدرجة في السوق اليونانية وبين الشركات المدرجة في الاسواق الاوربية الاخرى.

ثالثاً: الجانب النظري للبحث

1- مفهوم معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية وأهميتها: لا يمكن ان تترك مهنة دون ضبط او تنظيم يضيف لها من القوة ما يجعلها قابلة للتطبيق وفقاً لقوانين وقواعد واجراءات محكمة ومدرسة بحسب البيئة الاقتصادية و السياسية والاجتماعية للدول التي تسعى للريادة والتقدم وبما يحقق الرفاهية للمجتمع ككل، وتعد المعايير المحاسبية التي وضعتها المنظمات المهنية والتي تمتاز بالمرونة ملائمة لمختلف البيئات الدولية (الجعارات، 2008: 19)، وازداد استعمال مصطلح (المعايير المحاسبية) في الادبيات المحاسبية وهو المصطلح المستعمل في اصدارات مؤسسة لجنة معايير المحاسبة الدولية، وتمثل المعايير المحاسبية ارشادات تطبيقية للقياس والافصاح والابلاغ المالي لمستخدمي القوائم المالية وتكون مرتكزة على المبادئ المحاسبية وهي احدى المكونات الرئيسية للآطار النظري للمحاسبة المالية (خلف، 2013: 20)، ولقد عرفت لجنة معايير المحاسبة الدولية المعايير المحاسبية بأنها: عبارة عن قواعد إرشادية يستند إليها المهنيون لدعم اجتهادهم و استلهم حكمهم المهني، و لكنها لا تلغي الإجتهد او الحكم ، إنما هي وصف مهني رفيع المستوى للممارسات المهنية المقبولة قبولاً عاماً، و تهدف إلى تقليل درجة الاختلاف في التعبير أو الممارسة في الظروف المتشابهة، و تعتمد كإطار عام لرفع نوعية وكفاءة العمل الفني و لتحديد طبيعة و عمق المسؤولية المهنية (الراوي، 1995: 45-46)، وتكمن أهمية معايير المحاسبة الدولية في كونها توفر خاصية المقارنة وتخفف من تكاليف معالجة البيانات المحاسبية من خلال توحيد تلك المعالجات وتحقق التوافق العالمي والتقارب مع المعايير الاخرى كونها صادرة عن مؤسسات مهنية تتصف بالحياد والنزاهة (الشحادة والسليحات، 2015: 42-43).

2- متطلبات تطبيق القياس والافصاح للمعايير الدولية: لقد ظهر مفهوم الأدوات المالية لتلبية حاجات المستخدمين وعلى اختلاف مستوياتهم وذلك من خلال عمليات التبادل للأدوات المالية التي يقوم بها هؤلاء المستخدمين لتغطية الحاجة الى التمويل سواء كان هذا التمويل لأجل توفير السيولة (قصير الأجل) او لأجل شراء موجودات او الاستثمار فيها (طويل الأجل)، ونتيجة لهذه التعاملات فقد ظهرت الاسواق المالية والرأسمالية لتوفير الخدمات لهؤلاء المتعاملين بالأدوات المالية (ابو جلاله، 2014: 54)، ومن أهم المعايير الدولية المعناة بقياس الادوات المالية والافصاح عنها هي (IAS 39 و IFRS 7 و IFRS 9 و IFRS 13).

أ- المعيار IAS 39: يعد المعيار IAS 39 من اهم المعايير المحاسبية الدولية التي احدثت تغييراً جوهرياً فيما يتعلق بالقياس المحاسبي، اذ تم استحداث مفهوم القيمة العادلة كأساس لتقييم الأدوات المالية وبضمنها الاستثمارات المالية بالرغم من خلو مفاهيم القياس الاساس في الاطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية لمفهوم القيمة العادلة (حمد، 2015: 83)، ويحتوي المعيار على المتطلبات الآتية: (Holt, 2011: 287)

ث- متى ينبغي الاعتراف الاولي بالموجود المالي او المطلوب المالي في الميزانية العمومية.
ج- متى ينبغي عدم اظهار الموجود المالي او المطلوب المالي في الميزانية العمومية او ما يسمى (بالغاء الاعتراف).

ح- كيف يتم تصنيف الموجود المالي في احدى فئات الموجودات وكيف يتم تصنيف المطلوب المالي في احد فئات المطلوبات.

خ- الطريقة التي يتم بها قياس الموجودات المالية والمطلوبات المالية بضمنها:
أ- الحالات التي يتم بها قياس الموجود المالي او المطلوب المالي بسعر الكلفة او الكلفة المطفأة او القيمة العادلة في الميزانية العمومية.

ب- الاعتراف بالانخفاض الحاصل في قيمة الموجودات المالية وكيف يتم قياسه.
د- وجود تنظيمات محاسبية خاصة بالتحوط والتي تنطوي على موجود مالي او مطلوب مالي.
وتصنف الموجودات المالية بحسب هذا المعيار إلى الفئات الأربع الآتية: (الاسدي، 2010: 63)

1. موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر Fair value through profit and loss (FVTPL)

وتنقسم هذه الى فئتين فرعيتين:

أ- موجودات محتفظ بها لغرض المتاجرة.
ب- موجودات مخصصة.

2. استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق Held to maturity (HTM)

3. القروض والذمم المدينة Loans and receivables

4. موجودات مالية معدة للبيع Available for sale (AFS)

ويتم القياس عند الاعتراف الاولي بها بالقيمة العادلة لها فضلاً عن تكاليف العملية الخاصة بعمليات الشراء او اصدار الموجود المالي او المطلوب المالي ويستثنى من ذلك تلك التي تصنف انها موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر فيتم قياسها بسعر الشراء مع اعتبار تكاليف الشراء كمصروف ايرادي يقل في قائمة الدخل، اما الفئات الأخرى ضمن هذا المعيار (محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق والقروض والذمم المدينة و موجودات مالية معدة للبيع) فتسجل عند الاعتراف الاولي بسعر الشراء فضلاً عن تكاليف الشراء (ابو نصار وحמידات، 2014: 568).

وبعدها يتم القياس اللاحق في تاريخ الميزانية العمومية باستعمال احد اساليب القياس الثلاثة (التكلفة او التكلفة المطفأة او القيمة العادلة) بموجب هذا المعيار بحسب المعالجات المحاسبية المتبعة وفقاً لمتطلبات IAS 39 (بشايرة، 2010: 239)

ب- المعيار IFRS 9: لاحظ العديد من مستخدمي القوائم المالية أن المتطلبات الخاصة بالمعيار IAS 39 صارمة وصعبة التطبيق ومعقدة، ونتيجة للشكاوى المقدمة من قبلهم بدأ كل من IASB و FASB بدراسة ووضع مشروع مشترك لتبسيط المعايير الخاصة بالأدوات المالية وقد نشرت ورقة نقاشية بخصوص ذلك في عام 2008 وعنوانها "تبسيط التعقيد في اعداد تقارير الأدوات المالية" (Tata, 2014: 1)، وقد صدر بعدها هذا المعيار في عام 2009 ليحل محل المعيار IAS 39 بشكل كامل في عام 2018 مع السماح بالتطبيق المبكر، ويصنف المعيار IFRS 9 الموجودات المالية الى فئتين هما:

- الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة Financial assets at amortized cost
 - الموجودات المالية المقاسة بالقيمة العادلة Financial assets at fair value
- ويتفرع تصنيف الفئة الثانية من الموجودات المالية الى تصنيفين:
- موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح او الخسارة العادلة Financial assets at fair value through profit and loss (FVTPL)
 - موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر Financial assets at fair value through other comprehensive income (FVOCI) (ابو نصار وحميدات، 2014: 749).

ويحدد تصنيف الموجودات المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال: (حمد، 2015: 93)

1. إنموذج اعمال إدارة الموجودات المالية من قبل الوحدة الاقتصادية: وهي الطريقة التي تدار بها الموجودات المالية من قبل الوحدة الاقتصادية والمتعلقة بالعمليات الفعلية الخاصة بالمحفظة لتلك الموجودات والذي يحدده الموظفون الرئيسيون في الوحدة وليس اعتماداً على نية إدارة الوحدة الاقتصادية في كيفية إدارة الموجودات، فقد تحتفظ الوحدة الاقتصادية بمحفظة تقوم بإدارتها بهدف جمع التدفقات النقدية التعاقدية وبمحفظة اخرى بهدف المتاجرة لتحقيق تغيرات في القيمة العادلة.

2. خصائص التدفق النقدي التعاقدية للموجودات المالية: ويعني ان يقوم الموجود المالي (السندات مثلاً) بتوليد تدفق نقدي بتواريخ محددة او قابلة للتحديد.

وبالرغم من ان هدف انموذج الاعمال للوحدة الاقتصادية يتمثل بالاحتفاظ بالموجودات المالية لجمع التدفقات النقدية التعاقدية، الا انه لا ينبغي الاحتفاظ بالموجودات حتى تاريخ الاستحقاق، ويكون الهدف من إنموذج اعمال الوحدة الاقتصادية الاحتفاظ بالموجودات المالية من اجل جمع التدفقات النقدية التعاقدية حتى عندما يتم بيع الموجودات المالية اذا لم يحقق السياسة الاستثمارية للوحدة الاقتصادية او عندما يتم تعديل المحفظة الاستثمارية لعكس التغير في توقيت العائد المتوقع او عندما تحتاج الوحدة الاقتصادية الى تمويل نفقات رأسمالية.

وتصنف الموجودات المالية ضمن فئة الموجودات المالية التي تقاس بالتكلفة المطفأة عند استيفاء الشرطين الآتيين:

- اختبار انموذج الاعمال: فقد يكون الهدف من اقتناء الاداة المالية الحصول على قيمتها الاسمية بتاريخ الاستحقاق وليس لأجل بيعها قبل تاريخ استحقاقها للاستفادة من التغير في القيمة العادلة.

• اختبار خصائص التدفق النقدي التعاقدي: وذلك عندما تعطي الاداة حق تعاقدى لإستلام تدفقات نقدية محددة (والتي تمثل الفوائد الدورية بتواريخ محددة) (عرنوق وحمادة، 2014: 572)، ويتم قياس الموجودات المالية اما بالقيمة العادلة او بالكلفة المطفأة وفقاً للتصنيف الاولي الموجودات، وفي تاريخ الميزانية العمومية يتم اظهار فروقات التقييم ضمن قائمة الدخل بالنسبة للموجودات المالية المقاسة بالقيمة العادلة، اما الموجودات المالية المقاسة بالكلفة المطفأة فتقاس بالكلفة مع اطفاء العلاوة او الخصم والاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن الموجودات المالية عند إلغاء الاعتراف بالموجود المالي او انخفاض قيمته او إعادة تصنيفه (حميدات، 2014: 494).

اما الاستثمارات المالية في حقوق الملكية (الاسهم مثلاً) فيتم تصنيفها كما يأتي: (حمد، 2015: 94)

1. موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة: وتضم الاستثمارات المالية في الأسهم للمتاجرة كأن تكون اسهم يتم اقتناؤها لفترة طويلة. موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر: وهي تلك التي لا يحتفظ بها لأغراض المتاجرة وقررت الوحدة الاقتصادية منذ اقتنائها الى معالجة الفروقات الناتجة عن تقييم القيمة العادلة في تاريخ الميزانية العمومية من خلال الدخل الشامل الآخر (أي اظهار فرق التقييم في قائمة حقوق الملكية) ولا تستطيع الوحدة الاقتصادية الرجوع عن هذه المعالجة ولا يسمح بتحويل التغير المتراكم الى حساب الارباح والخسائر عند إلغاء الاعتراف او بيع هذه الموجودات المالية.

ج- المعيار IFRS 7: لقد وضع المعيار IAS 39 مجموعة موسعة من متطلبات الإفصاح ومضى المعيار قدماً في تطبيق هذه المتطلبات مع تغييرات طفيفة وازدادة متطلبات خاصة بالإفصاح الإعلامي، وكجزء من مشروع تحسينات IASB في 2003، فقد تم تنقيح المعيارين IAS 32 و IAS 39 كجزء من ذلك المشروع وتحويل جميع متطلبات الإفصاح الى المعيار IAS 32، وفي منتصف 2005 تم اصدار المعيار IFRS 7 والذي يتضمن تحويل جميع متطلبات الإفصاح الخاصة بالأدوات المالية التي نص عليها المعيارين IAS 30 و IAS 32 الى هذا المعيار وبدون أي تغيير يذكر في تلك المتطلبات (Craig et al, 2015: 724).

وينبغي الإفصاح عن القيمة الدفترية ولكل فئة من فئات الموجودات المالية والمطلوبات المالية في الميزانية العمومية او في الايضاحات التفسيرية:

- الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر مع توضيح الجزء المحتفظ به للقيمة العادلة وفق لـ IFRS 9.
- الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وفقاً لـ IFRS 9.
- الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة لـ IFRS 9.
- المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر.
- المطلوبات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة. (عبد الحليم، 2015: 79)

ويأتي تصنيف فئات الموجودات المالية في اعلاه وفق المعيار IFRS 9 والذي الغى التصنيف السابق للمعيار IAS 39.

ويتضمن هذا المعيار من الوحدة الاقتصادية متطلبات الإفصاح في قائمة الدخل وحقوق الملكية عن بنود محددة من الدخل والمصروف والمكسب والخسارة ام في صلب الميزانية العمومية او في الايضاحات لكي تساعد في تقييم اداء الأدوات المالية والانشطة الخاصة بالوحدة الاقتصادية وتتضمن هذه الإفصاحات ما يلي: (Holt, 2011: 375)

1- صافي المكاسب او الخسائر ولكل فئة من فئات الموجودات المالية والمطلوبات المالية.

2. اجمالي دخل الفائدة واجمالي مصروف الفائدة للموجودات المالية والمطلوبات المالية التي لم تقاس بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر.
 3. ايرادات ومصاريف الاتعاب المقبوضة او المدفوعة والناجمة عن:
 - الموجودات المالية والمطلوبات المالية التي لم تقاس بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر.
 - الاتعاب الناتجة عن إدارة الأنشطة الاستثمارية بالنيابة عن العملاء.
 - دخل الفائدة الناتج عن انخفاض الموجودات المالية بموجب المعيار IAS 39.
 - مبلغ أي خسارة انخفاض حاصلة في أي فئة من فئات الموجودات المالية.
- ويتطلب المعيار ايضاً الإفصاح عن السياسات المحاسبية الهامة عن اسس القياس المستعملة في اعداد القوائم المالية وكذلك تلك التي تكون ملائمة لتعزيز فهم القوائم المالية.
- فضلاً عن ذلك فإن المعيار قد تطرق الى إفصاحات خاصة عن القيمة العادلة وكالاتي: (حميدات، 2014: 516)

1. ينبغي الإفصاح عن القيمة العادلة ولكل فئة من فئات الموجودات المالية والمطلوبات المالية بشكل يمكن مقارنته مع القيم الدفترية لها.
 2. ينبغي على الوحدة الاقتصادية ان تبوب الموجودات المالية والمطلوبات المالية ضمن فئات معينة.
 3. ينبغي على الوحدة الاقتصادية الإفصاح عن الاتي:
 - أ- طرائق تحديد القيمة العادلة.
 - ب- فيما اذا كانت القيم العادلة قد حددت بشكل كامل او جزئي من خلال الاسعار المنشورة في سوق نشط.
 - ت- الإفصاح عن الاثر الجوهري للتغيرات الحاصلة في القيمة العادلة.
- ث- المعيار **IFRS 13**: ويجسد هذا المعيار التوجه الحديث لـ IASB بتبني منهج القيمة العادلة في قياس الموجودات والمطلوبات بدلاً من الكلفة التاريخية والتي اظهرت سلبيات عديدة، ويعطي هذا المعيار الى اعطاء تعريف واضح وتفصيلي للقيمة العادلة وتحديد اطار واحد للقياس والإفصاح عن القيمة العادلة بدلاً من الاطر المتعددة، وقد صدر في 2012 ويتم تطبيقه في 2013 (مسعود، 2015: 51)
- وينطبق هذا المعيار عندما تسمح معايير الإبلاغ المالي الدولية الاخرى بقياس القيمة العادلة او الإفصاح عن قياس القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية التي تقاس بشكل اساسي بالقيمة العادلة (Palea, 2013: 127).

- وتحدث عمليات بيع الموجودات او تحويل الالتزامات التي يتم قياسها بالقيمة العادلة بموجب هذا المعيار في نوعين من السوقين وكالاتي:
- السوق الاول: والذي يكون السوق الاكثر سيولة (له اكبر حجم واعلى مستوى من النشاط)
 - في حالة عدم وجود سوق اولي، فإن السوق الافضل يكون الاكثر ملائمة لتحديد قيمة الموجود او المطلوب.

وفي معظم الاحيان يكون السوق الاول هو السوق الافضل (Wheatons, 2012: 217)

ويسعى هذا المعيار الى زيادة التناغم والقبالية على المقارنة في قياس القيمة العادلة والإفصاح من خلال ما يسمى بالتسلسل الهرمي للقيمة العادلة، إذ تصنف المدخلات المستعملة في تقنيات قياس القيمة العادلة

الى مستويات ثلاثة، وتعطى الاولوية للأسعار المتداولة في الاسواق النشطة للموجودات والمطلوبات المتماثلة، اما الاولوية الدنيا فهي للمدخلات غير القابلة للرصد والملاحظة (Walton, 2011: 61). وفي أدناه تفاصيل تلك المستويات: (Ryan, 2008: 10)

المستوى الأول: ويشمل المدخلات ذات الاسعار المتداولة في الاسواق النشطة للموجودات والمطلوبات المتطابقة، وتكون هذه الاسعار ذات موثوقية وتعتبر مرجعاً لقياس القيمة العادلة دون تعديلها.

المستوى الثاني: ويشمل المدخلات عدا تلك المتضمنة في المستوى الأول، وتكون قابلة للملاحظة بشكل مباشر (كأسعار) او بشكل غير مباشر (تكون مشتقة من الاسعار) وتتضمن:

أ- الاسعار المتداولة للموجودات او المطلوبات المتطابقة في اسواق غير نشطة.

ب- الاسعار المتداولة للموجودات او المطلوبات المتماثلة في اسواق نشطة او غير نشطة.

ت- المدخلات الاخرى عدا الاسعار المتداولة مثل معدلات الفائدة.

ث- المدخلات التي تم اثباتها بواسطة بيانات السوق.

المستوى الثالث: ويشمل المدخلات ذات الاسعار غير القابلة للملاحظة (غير متاحة في السوق) وتقوم الوحدة الاقتصادية بتقييم قيمة عادلة لها من خلال المعلومات التي تمتلكها واعتماداً على طبيعة الموجود او المطلوب فضلاً عن طبيعة المتعاملين بها.

3- تقرير المدقق الخارجي ونطاق التدقيق: تعتبر عملية تدقيق الحسابات من بين تلك العمليات التي شهدت تطوراً ملحوظاً ومتواصلاً حتى اعتبرت ذات أهمية بالغة في ترشيد القرارات، باعتبارها وسيلة لمراقبة اعمال إدارة الوحدة الاقتصادية وتصرفاتها ويلجأ اليها اصحاب رأس المال واصحاب المصالح والمستفيدين الآخرين من القوائم المالية لحماية حقوقهم وثرواتهم (نصيرة، 2012: 26)، وقد عرفت جمعية المحاسبين الامريكية AAA التدقيق بأنه: تجميع وتقييم ادلة الاثبات حول المعلومات وتحديد والتقرير عن درجة التطابق بين المعلومات والمعايير الموضوعية ويتم من قبل شخص مختص وكفوء ومستقل (Arens et al, 2014: 4).

وقبل الخوض في مفهوم التقرير ونطاق التدقيق الذي يعمل به المدقق الخارجي، ينبغي بداية ان نفرق بين التقرير وبين الرأي، حيث ان الكثير من الادبيات المحاسبية تخلط بين هذين المفهومين، حيث يعد التقرير خلاصة ما توصل اليه المدقق الخارجي من نتائج حول عملية التدقيق التي قام بها ويحتوي على عدة فقرات ومن ضمن هذه الفقرات فقرة الرأي، اذن رأي المدقق الخارجي ليس بديلاً عن التقرير وانما يعد جزءاً لا يتجزأ من التقرير (الذنيبات، 2004: 16).

وقد عرف (التميمي) تقرير المدقق الخارجي بأنه خلاصة ما توصل اليه المدقق الخارجي ومن خلال قيامه بعملية التدقيق والتعرف على أنشطة الوحدة الاقتصادية وفحص الأدلة مثل المستندات الاستفسارات والملاحظات والادلة الاخرى التي يراها ضرورية، ويعد التقرير الوثيقة المكتوبة التي ينبغي الرجوع اليها لتحديد مسؤولية المدقق الخارجي (التميمي، 2004: 161).

ويكتسب تقرير المدقق الخارجي اهميته من اعتماد العديد من مستخدمي القوائم المالية عليه في عملية اتخاذ القرارات المختلفة باعتباره صادراً عن جهة محايدة ومستقلة تتمثل بالمدقق الخارجي.

ويطلق مصطلح (نطاق التدقيق) على الاجراءات التي يراها المدقق الخارجي ضرورية لتحقيق الهدف من عملية التدقيق كما نصت على ذلك الفقرة السابعة من معيار التدقيق الدولي رقم (200)، وتكون هذه الاجراءات مستندة الى المعايير الوطنية او معايير التدقيق الدولية والتي يأخذ المدقق الخارجي على عاتقه تحديدها بعد الأخذ بنظر الاعتبار متطلبات تلك المعايير والهيئات المهنية المختصة والقوانين والتعليمات وشروط التكليف بالتدقيق ورسالة الارتباط بالوحدة الاقتصادية ومتطلبات تقديم التقرير في الحالات الموجبة لذلك، فضلاً عن توضيحه بأن عمله قد تم التخطيط له وتنفيذه لحصول على

تأكيد معقول بأن القوائم المالية خالية من الأخطاء أو التحريف والتلاعب (حجو، 2012: 18)، ويمكن ان تتأثر خطة التدقيق باحتمال وجود خطأ أو تحريف واحتيال جوهري وهذا يعني ان خطة المدقق الخارجي ينبغي ان تتغير الى اجراءات تفيد في الحصول على الادلة المؤيدة لحالة الخطأ والاحتيال، فضلاً عن تأثير الخطأ والاحتيال في نطاق فحص المدقق الخارجي مما سيتوجب توسيع نطاق التدقيق (كرسوع، 2008: 98).

4- علاقة معايير التدقيق الدولية ISA بمعايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية IAS/IFRS: هناك علاقة متينة بين المحاسبة والتدقيق حيث تهدف كلاهما الى مساعدة مستخدمي القوائم المالية لإتخاذ القرارات الملائمة، وبرزت اهمية هذه العلاقة بظهور الشركات متعددة الجنسيات وازدياد دورها في العلاقات الدولية، مما اوجد مشكلة مزدوجة لمهنتي المحاسبة والتدقيق، مما ازداد من اهمية القوائم المالية المدققة لمستخدمي تلك القوائم، فضلاً عن المشكلات المحاسبية المرتبطة بإعداد هذه القوائم (مازون، 2011: 77)، مما دعا بالمنظمات المهنية الى طرح حلول لتلك المشكلات من خلال إصدار معايير دولية للمحاسبة ومن ثم إصدار معايير دولية للتدقيق، ويمكن توضيح الترابط الحاصل بين ISA وبين IAS/IFRS من خلال العديد من الامثلة منها ارتباط المعيار ISA 540 (تدقيق التقديرات المحاسبية) بالمعايير التي تتبنى خيار القيمة العادلة ومن امثلتها IAS 39 و IFRS 7 و IFRS 9 و IFRS 13 والتي تقوم الوحدة الاقتصادية بموجبها بتبني القيمة العادلة كقاعدة أساس للقياس والافصاح عن عملياتها ووضع الكلفة التاريخية كاستثناء لبعض الحالات، ويوضح معيار التدقيق الاجراءات التي يقوم بها المدقق الخارجي لتدقيق التقديرات المحاسبية بما في ذلك التقديرات المحاسبية للقيمة العادلة والافصاحات ذات العلاقة مثل تحديد وتقييم مخاطر الاخطاء الجوهرية والرقابة الداخلية وتقييم معقولية تلك التقديرات، وفيما يخص هذا البحث، سيعمل الباحثان على توضيح اجراءات المدقق الخارجي بخصوص التقديرات المحاسبية عموماً، والقيمة العادلة بشكل خاص وما يتعلق بها من قياس وافصاح ذو علاقة.

5- اجراءات تدقيق قياس القيمة العادلة والافصاح عنها: وتتم عملية تدقيق قياس القيمة العادلة والافصاح عنها حال اي عملية تدقيق بمراحل عديدة تبدأ من عملية التخطيط وقبول التكلفة وانتهاءً بإبداء الرأي واصدار التقرير النهائي، مع ملاحظة زيادة النطاق الذي يعمل بموجبه المدقق لخصوصية وتعقيد عملية القياس والافصاح، ويمكن تلخيص هذه العملية بالآتي:

أ- قبول وتخطيط عملية التدقيق: إذ يتم في هذه المرحلة إعداد خطاب الارتباط مع إدارة الوحدة الاقتصادية والموافقة على شروط التكلفة بعملية التدقيق منها الهدف من التدقيق ونطاقه والمخاطر ممكنة الحدوث بسبب الخطأ أو الغش والتلاعب واتعاب التدقيق فضلاً عن مسؤولية كلال من المدقق الخارجي وإدارة الوحدة فيما يتعلق بالقوائم المالية والفترة اللازمة لأداء عملية التدقيق بحسب المعيار ISA 210، وينبغي ان يذكر المدقق الخارجي في هذا الخطاب بوضوح ان مسؤولية الإدارة تضم تصميم وتنفيذ اجراءات رقابة داخلية متينة والمحافظة عليها بما يكفل إعداد قوائم مالية خالية من التحريف الناتج من الخطأ أو الغش والتلاعب وتطبيق سياسات محاسبية مناسبة والقيام بتقديرات محاسبية معقولة وفقاً لأسس معينة (عنبر، 2012: 51)، ثم يتم فهم الوحدة الاقتصادية وبيئتها بضمنها الرقابة الداخلية بما يكفي لتحديد مخاطر التحريفات الجوهرية المحتملة في القوائم المالية وتقييمها وربطها بالاطفاء ممكنة الحدوث والاستجابة لتلك المخاطر اثناء عملية التدقيق وفقاً للمعيار ISA 315 (تحديد وتقييم مخاطر الخطأ الجوهري من خلال فهم المنشأة وبيئتها)، ويكون الفهم شاملاً لكافة اجراءات التدقيق بضمنها تدقيق معلومات القيمة العادلة، وتحديد الاهمية النسبية وتقييم مدى كفاية وملائمة ادلة الاثبات التي جمعها المدقق

الخارجي و دراسة مدى ملائمة تطبيق السياسات المحاسبية، فضلاً عن فهم الجوانب المتعلقة بقياس القيمة العادلة والافصاح عنها بما يمكنه من تقدير وتقييم مخاطر التحريفات الجوهرية التي قد تنتج عنها ويساعد هذا التقييم المدقق الخارجي في تحديد طبيعة وتوقيت اجراءات عملية التدقيق (الاتحاد الدولي للمحاسبين، 2010: 71 - 72).

ب- استجابة المدقق الخارجي لخطر تدقيق القوائم المالية المرتبط بالقياس والافصاح عن القيمة العادلة: ويتم ذلك من خلال وضع وتنفيذ اجراءات تدقيق اضافية على تأكيدات القوائم المالية المقدمة من قبل الإدارة بما فيها معلومات القيمة العادلة المفصح عنها في تلك القوائم بحسب المعيار ISA 540 بحيث يستجيب مدى وتوقيت تلك الاجراءات للمخاطر المقدرة للتحريفات الجوهرية (Endeshaw, 2012: 25)، ويتم ذلك من خلال خطوتين اساسيتين، تتمثل الاولى بالتخطيط للاختبارات الاساسية لتدقيق القيمة العادلة من خلال وضع اجراءات متنوعة في مداها وتوقيتها من قبل المدقق الخارجي بسبب كثرة الاحتمالات حول المخاطر المتعلقة بالقياس والافصاح عن القيمة العادلة والتي قد تكون معقدة، فمثلاً عند عدم وجود اسعار معلنة في سوق نشط، فان معايير المحاسبة والإبلاغ الدولية تسمح باجراء تقييم للقيمة العادلة وفقاً لأسس بديلة مثل التدفقات النقدية المخصومة، اما الخطوة الثانية تتمثل في تنفيذ اجراءات الاختبارات الاساسية لتدقيق القيمة العادلة لغرض الحصول على ادلة اثبات كافية ومناسبة للتحقق من معقولية النتائج التي يتوصل اليها المدقق والمرتبطة بتأكيدات الإدارة مثل الحدوث والاكتمال والتوزيع، كاستجابة منه لمخاطر التحريفات الجوهرية المحتملة الحدوث في القوائم المالية بحسب المعيار ISA 330 (اجراءات المدقق استجابة للمخاطر المقيمة) فضلاً عن المعيار ISA 520 (الاجراءات التحليلية)، وتضم هذه الاجراءات كلاً من الاجراءات التحليلية واجراءات اختبار تفاصيل العمليات والارصدة للبند المعنية بالتدقيق (الطير، 2015: 74).

ويرى (عبد الحكيم) انه ينبغي الحصول على ادلة اثبات فيما يتعلق بالادوات المالية على وفق الحالات الآتية: (عبد الحكيم، 2012: 75 - 76)

1. حالة قياس القيمة العادلة على اساس الاسعار المعلنة في السوق.
2. حالة قياس القيمة العادلة من خلال نموذج تقييم موضوع من إدارة الوحدة الاقتصادية، وتجرى الاختبارات الآتية:
 - اختبار الافتراضات المهمة التي استعملتها الإدارة في قياس القيمة العادلة.
 - فحص نموذج التقييم الذي اعدته الإدارة.
 - فحص البيانات المستعملة في عملية القياس وتقييمها.
3. حالة إعداد تقديرات من المدقق ومستقلة عما اعدته الإدارة في قياس القيمة العادلة.
4. عند اللجوء الى الخبراء في قياس القيمة العادلة فينبغي ان يقيم المدقق مدى ملائمة عمل الخبراء.
5. تحديد الحاجة الى عمل الخبراء وتقييم كفاءتهم وامكانياتهم فضلاً عن تقييم نطاق عملهم كدليل اثبات في التدقيق على وفق المعيار ISA 620 (الاستفادة من الخبير).

وهناك ادلة اثبات وتأكيدات يحصل عليها المدقق الخارجي فضلاً عن المذكورة آنفاً من إجراءات ومن جملتها الآتي: (العبادي، 2010: 20)

1. استعمال المصادقات الخارجية على وفق المعيار ISA 505 (المصادقات الخارجية)، ويراعي المدقق الخارجي كفاءة المستجيب واستقلالته والصلاحيات التي يتمتع بها لتقديم الاجابة.

2. تأكيد العرض والإفصاح من ان القوائم المالية تعرض نتيجة اعمال الوحدة الاقتصادية عن الفترة المالية المتعلقة بها على نحو عادل ومعقول فضلاً عن موجودات الوحدة ومطلوباتها كما في تاريخ اعدادها والإفصاح عن السياسات المحاسبية ذات العلاقة على وفق المعايير المحاسبية المعمول بها.
 3. توافر الفهم الكافي للمدقق الخارجي عن طبيعة الاحداث اللاحقة (المعيار ISA 560)، فهو ملتزم بأن يصمم وينفذ إجراءات التدقيق للتحقق من ان جميع الاحداث التي تمر بها الوحدة حتى تاريخ تقرير المدقق قد تتطلب إجراء تسويات او إفصاح عنها في القوائم المالية قد شخصت، فقد لا تعكس الاسعار المعلنة في السوق تلك التغيرات.
 4. الحصول على اقرارات من الإدارة على وفق المعيار ISA 580 (الاقراءات الخطية)، تقرر فيها بمسؤوليتها عن إعداد القوائم المالية طبقاً للمعايير المحاسبية المتبعة والمعمول بها وتعد من ادلة الاثبات التي يركز عليها المدقق الخارجي عند ابداء رأيه.
- ج- الاتصال بأولئك المسؤولين عن الحوكمة:

حيث يتطلب المعيار ISA 260 (الاتصال مع أولئك المكلفين بالحوكمة) الإبلاغ عن مسائل التدقيق ذات الاهمية الإدارية من قبل المدقق الخارجي الى أولئك المسؤولين عن مراقبة الاداء في الوحدة الاقتصادية، وبسبب الشك الذي يرتبط كثيراً ببعض قياسات القيمة العادلة، يمكن ان يكون أي اثر محتمل على البيانات المالية لأي مخاطر هامة ذي اهمية إدارية، فمثلاً يأخذ المدقق الخارجي بنظر الاعتبار الاهمية النسبية للبنود التي تقاس بالقيمة العادلة والمرتبطة بالاقتراضات التي وضعتها الإدارة (جمعة، 2009: 71-72).

جدول (1)

مدى التزام المصارف عينة البحث بمتطلبات المعيار IAS 39

المصرف التجاري العراقي			المصرف الاهلي العراقي			مصرف بغداد		
بيان الالتزام من عدمه			بيان الالتزام من عدمه			بيان الالتزام من عدمه		
ملتزم	بشكل جزئي	بشكل كامل	ملتزم	بشكل جزئي	بشكل كامل	ملتزم	بشكل جزئي	بشكل كامل
	√			√			√	
		√			√			√
		√			√			√
		√			√			√

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للمصارف عينة البحث.

د- تقييم نتائج اجراءات التدقيق:

ويقوم المدقق الخارجي في هذه المرحلة بتقييم مدى كفاية وملائمة ادلة الاثبات التي حصل عليها حول قياس القيمة العادلة والافصاح عنها في القوائم المالية ومدى توافقها مع المعايير المحاسبية المتبعة والمعمول بها، مع الاخذ بنظر الاعتبار اتساق تلك الادلة مع ادلة التدقيق الاخرى التي حصل عليها والمتعلقة بباقي بنود القوائم المالية وذلك للوصول الى الرأي حول القوائم المالية ككل وفقاً للمعيار ISA700 (IFAC,2015,688).

هـ- إصدار تقرير التدقيق:

تحدد نوعية تقرير المدقق الخارجي حول قياس القيمة العادلة والافصاح عنها في ضوء الهدف من عملية التدقيق، حيث يتم تدقيقها ضمن تدقيق القوائم المالية ككل بحسب المعيار ISA 700 ، او تدقيقها لأغراض خاصة ISA 800، ويرى (عبد الحكيم) ذلك كما يأتي: (عبد الحكيم، 2012: 80)

أ- إصدار تقرير حول تدقيق قياس القيمة العادلة والافصاح عنه مع القوائم المالية ككل: وفي هذه الحالة لا يتم الإشارة الى عمليات تدقيق القيمة العادلة إلا اذا كانت هناك تحريفات جوهرية مرتبطة بها، مما ينبغي اصدار تقرير متحفظ او عكسي او يمتنع عن ابداء الرأي بحسب تأثيرها على القوائم المالية.

ب- إصدار تقرير حول تدقيق قياس القيمة العادلة والافصاح عنها لأغراض خاصة: و يتخذ التقرير احد الشكليات الاتيين:

- التقرير حول تدقيق البنود المرتبطة بالقيمة العادلة: يوضح فيه رأي المدقق الخارجي حول ارصدة الحسابات المقاسة بالقيمة العادلة خلال الفترة كأحد مكونات عناصر القوائم المالية، ويتضمن التقرير السياسات المحاسبية حول القيمة العادلة ومدى اتساقها مع المعايير المحاسبية ومستوى المخاطر المرتبطة بها.

- التقرير حول مدى الالتزام بالاتفاقيات التعاقدية: يوضح فيه رأي المدقق الخارجي بشأن مدى التزام الوحدة الاقتصادية بالشروط الواردة في الاتفاقيات التعاقدية للأدوات المالية مثل شروط تسديد الاقساط والفوائد وشروط البيع واعدة الشراء.

رابعاً: الجانب العملي للبحث

1- مدى التزام المصارف عينة البحث بمتطلبات القياس والافصاح لمعايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية

سيقوم الباحثان بقياس مدى التزام المصارف عينة البحث (المصرف التجاري العراقي، والمصرف الاهلي العراقي، ومصرف بغداد) بمتطلبات المعايير التي تعنى بالادوات المالية وخاصة المعايير (IFRS9 and IFRS 13، IFRS7،IAS 39)، واعدت جداول لخص فيها متطلبات تطبيق معايير الادوات المالية الخاصة بالموجودات المالية (الاستثمارات) وفحص مدى التزام المصارف عينة البحث بتلك المتطلبات وتحليلها، فضلاً عن تقييم التزامها بالمتطلبات، ويحتوي كل مطلب على جانبين او اكثر، ويعني الملتزم بشكل كامل ان المصرف قد التزم بكافة جوانب المطلب، اما الملتزم بشكل جزئي فيعني ان المصرف قد طبق المطلب جزئياً (مثل انه طبق جزءاً متعلقاً بالقياس ولم يطبق الجزء المتعلق بالافصاح)، اما بالنسبة لغير الملتزم فيعني ان المصرف لم يطبق المطلب بأي شكل من الأشكال.

أ. مدى التزام المصارف عينة البحث بمتطلبات المعيار IAS 39: يوضح الجدول (1) في الأدنى مدى التزام المصارف عينة البحث بمتطلبات المعيار المحاسبي IAS 39 لاسيما تلك المتعلقة بالاعتراف والتصنيف والقياس:

ومن الجدول (1) في الأعلى، يتضح للباحثين أن المصرف التجاري العراقي غير مطبق لمتطلبات المعيار IAS 39 عدا الفقرة (1) فقد طبقت بشكل جزئي والمتعلقة بالاعتراف بالموجودات المالية في الميزانية العامة مع اختلاف طريقة القياس على وفق القواعد المحاسبية العراقية المتبعة في المصرف، في حين ان المصرف الاهلي العراقي مطبق بشكل جزئي لمتطلبات المعيار IAS 39 للفقرتين (1 و4)، اذ ان المصرف قد طبق المتطلبات الخاصة بالقاعدة المحاسبية رقم (14) الخاصة بالاستثمارات، عدا فيما يخص تكوين مخصص لهبوط اسعار الاستثمارات، بينما لم يطبق المتطلبات الواردة في الفقرتين (2 و3)، بسبب اختلاف طريقة القياس على وفق القواعد المحاسبية العراقية والمتبعة في المصرف مع معايير المحاسبة

والابلاغ المالي الدولية، اما بالنسبة لمصرف بغداد، فقد طبق المتطلبات الواردة في الفقرتين (1 و4) فقط وبشكل جزئي.

ومن قيام الباحثين بدراسة التقارير المالية السنوية للمصارف عينة البحث فضلاً عن والاستفسارات والمقابلات التي اجراها مع إدارة المصارف يمكن تحديد الآتي:

أ. اعترفت المصارف عينة البحث بالاستثمارات في صلب الميزانية العامة والكشوفات الملحق بها لسنة 2014 والمتمثلة بالاستثمار في الاسهم والسندات بالنسبة للمصرف التجاري العراقي ومصرف بغداد اما المصرف الاهلي العراقي فيمتلك استثمارات في الاسهم فقط، وليس لديه استثمارات في السندات، ولم تنص القواعد المحاسبية العراقية والمتبعة في المصارف على اعتراف اولي بالقيمة العادلة.

ب. صنفت الاستثمارات في كل من المصرف التجاري العراقي والمصرف الاهلي العراقي الى قصيرة وطويلة الاجل امثالاً للقاعدة المحاسبية العراقية (14)، إذ صنفت الاستثمارات بموجبها على وفق الفترة الزمنية المحتفظ بها، في حين صنفت الاستثمارات في مصرف بغداد الى استثمارات قصيرة الاجل فقط، وذلك لأن تلك الاستثمارات تمثل استثمارات طويلة الاجل بسبب احتفاظ المصرف بها لأكثر من سنة، وقد جاء ذلك مخالفاً لما نصت عليه القاعدة المحاسبية العراقية رقم (14)، اما المعيار IAS 39 فيصنفها الى اربع فئات على وعلى وفق نية الإدارة وقدرتها على الاحتفاظ بالاستثمارات بغض النظر عن الفترة الزمنية.

ج. تم تنزيل مبلغ مخصص هبوط قيمة الاستثمارات في المصرف التجاري العراقي، ولم يلحظ الباحثان تسجيل خسائر هبوط اسعار الاستثمارات في حساب الارباح والخسائر خلافاً للقواعد المحاسبية العراقية، اما فيما يتعلق بالمصرف الاهلي العراقي فلم يتم تكوين مخصص هبوط قيمة الاستثمارات، كما أكد ذلك المدقق الخارجي في تقريره ضمن الفقرة (8) في التقرير، وتم الاعتراف بخسائر هبوط اسعار الاستثمارات بضمن المصروفات التحويلية في حساب الارباح والخسائر والمبين تفاصيلها في الكشف (16) المرافق بالقوائم المالية للمصرف، ولم يتم تكوين مخصص هبوط اسعار الاستثمارات في مصرف بغداد، واعترف بخسائر هبوط قيمة الاستثمارات في حساب الارباح والخسائر ضمن بند مصروفات العمليات المصرفية، في حين لم تراعى الارباح غير المتحققة ولا التغيرات الحاصلة في القيمة العادلة، كون القواعد المحاسبية العراقية لم تعد القيمة العادلة اساساً للقياس.

ب. مدى التزام المصارف عينة البحث بمتطلبات المعيار IFRS 9: يوضح الجدول (2) في الأدنى مدى التزام المصارف عينة البحث بمتطلبات المعيار المحاسبي IFRS 9، ولا سيما تلك المتعلقة بالاعتراف والتصنيف والقياس، وعلى النحو الآتي:
المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للمصارف عينة البحث.

جدول (2)

مدى التزام المصارف بمتطلبات المعيار IFRS 9

المصرف التجاري العراقي			المصرف الاهلي العراقي			مصرف بغداد		
درجة الالتزام			درجة الالتزام			درجة الالتزام		
كامل	جزئي	لا يلتزم	كامل	جزئي	لا يلتزم	كامل	جزئي	لا يلتزم
متطلبات المعيار IFRS 9								
√			√			√		
1- تم الاعتراف بالموجودات المالية في الميزانية العامة واثبات عمليات الشراء والبيع لتلك الموجودات باستعمال اما تاريخ التعامل او تاريخ التسوية.								
						√		
2- صنفت الموجودات المالية الى فئتين: - الموجودات المالية المقاسة بالقيمة العادلة. - الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة.								
						√		
3- اظهرت فروقات تقييم الموجودات المالية المقاسة بالقيمة العادلة والمحتفظ بها لأغراض المتاجرة في قائمة الارباح والخسائر، اما الاستثمارات في الاسهم التي يحتفظ بها لمعالجة فروقات تقييم القيمة العادلة في قائمة الدخل الشامل الاخر.								
						√		
4- عند اعادة تصنيف موجود مالي ليقاس بالقيمة العادلة فإن تلك القيمة تحدد في تاريخ اعادة التصنيف، وتعالج الفروقات بين القيمة الدفترية والعدالة في قائمة الارباح والخسائر.								
√						√		
5- عند اعادة تصنيف موجود مالي ليقاس بالتكلفة المطفأة، تصبح قيمته العادلة في تاريخ اعادة التصنيف هي القيمة الجديدة.								

ومن الجدول (2) في الأعلى، يتضح للباحثين ان المصرف التجاري العراقي غير مطبق لمتطلبات المعيار IFRS 9 عدا الفقرتين (1 و2) فقد طبقهما والمتعلقان بالاعتراف بالموجودات المالية في الميزانية العامة واثبات عمليات الشراء والبيع لتلك الموجودات، فضلاً عن اعادة تصنيف موجود مالي من فئة لأخرى وجعل قيمته العادلة هي القيمة الجديدة في تاريخ التصنيف، ويظهر ان المصرف الاهلي العراقي غير مطبق لمتطلبات المعيار IFRS 9 عدا الفقرة (1) فقد طبقت بشكل كامل، والفقرة (3) طبقت بشكل جزئي والمتعلقان بالاعتراف بالموجودات المالية في الميزانية العامة واثبات عمليات الشراء والبيع لتلك الموجودات، فضلاً عن اظهار الفروقات الناتجة عن عملية اعادة التقييم في القوائم المالية، في حين طبق مصرف بغداد الفقرة (1) بشكل كامل والفقرة (3) بشكل جزئي، وفيما عدا ذلك فلم يطبق أي من تلك المتطلبات.

علاوة على ما سبق، ومن دراسة الباحثين للتقارير المالية السنوية للمصارف عينة البحث والاستفسارات والمقابلات التي اجريت مع إدارة المصارف، يمكن تحديد الآتي:
أ. اعترفت المصارف عينة البحث بالاستثمارات في صلب الميزانية العامة واثبتت العمليات الجارية عليها من شراء او بيع في سجلاتها.

- ب. صنفت الاستثمارات في المصرف التجاري العراقي والمصرف الاهلي العراقي الى استثمارات طويلة الاجل واستثمارات قصيرة الاجل، في حين صنف مصرف بغداد الاستثمارات الى استثمارات قصيرة الاجل، امثالاً للقاعدة المحاسبية العراقية رقم (14)، في حين المعيار IFRS 9 يصنفها الى فئتين رئيسيتين وعلى وفق إنموذج اعمال المصرف لإدارة الموجودات المالية وخصائص التدفق النقدي التعاقدى لتلك الموجودات بغض النظر عن الفترة الزمنية.
- ج. تم تنزيل مبلغ مخصص هبوط قيمة الاستثمارات في المصرف التجاري العراقي، ولم يلحظ الباحثان تسجيل خسائر هبوط اسعار الاستثمارات في حساب الارباح والخسائر خلافاً للقواعد المحاسبية العراقية، اما فيما يتعلق بالمصرف الاهلي العراقي فلم يتم تكوين مخصص هبوط قيمة الاستثمارات، كما أكد ذلك المدقق الخارجي في تقريره ضمن الفقرة (8) في التقرير، وتم الاعتراف بخسائر هبوط اسعار الاستثمارات بضمن المصروفات التحويلية في حساب الارباح والخسائر، ولم يتم تكوين مخصص هبوط اسعار الاستثمارات في مصرف بغداد، واعترف بخسائر هبوط قيمة الاستثمارات في حساب الارباح والخسائر ضمن بند مصروفات العمليات المصرفية، في حين لم تراعى الارباح غير المتحققة ولا التغيرات الحاصلة في القيمة العادلة، كون القواعد المحاسبية العراقية لم تعتبر القيمة العادلة اساساً للقياس.
- د. لا توجد حالة مشابهة خلال فترة البحث.
- هـ. لدى الاستفسار من إدارة المصرف التجاري العراقي، تبين ان هناك اعادة تصنيف لاستثمارات متداولة (قصيرة الاجل) وهي حوالات الخزينة قد اعيد تصنيفها الى استثمارات طويلة الاجل مع عد القيمة العادلة في تاريخ التصنيف هي قيمته الجديدة خلال السنة الماضية، اما فيما يتعلق بالمصرف الاهلي العراقي ومصرف بغداد، فلم يلحظ الباحثان وجود حالة مشابهة في أثناء مدة إعداد البحث.
- ج. مدى التزام المصارف عينة البحث بمتطلبات المعيار IFRS 7 : يوضح الجدول (3) في الأدنى مدى التزام المصارف عينة البحث بمتطلبات المعيار المحاسبي IFRS7، وعلى وفق الآتي

جدول (3)
مدى التزام المصارف بمتطلبات المعيار IFRS 7

مصرف بغداد			المصرف الاهلي العراقي			المصرف التجاري العراقي			متطلبات المعيار IFRS 7
درجة الالتزام			درجة الالتزام			درجة الالتزام			
نعم	لا	لا أعلم	نعم	لا	لا أعلم	نعم	لا	لا أعلم	
		√		√			√		1- افصح عن القيمة الدفترية والقيمة العادلة لكل فئة من فئات الموجودات المالية في الميزانية العامة او في الايضاحات التفسيرية.
	√			√			√		2- افصح عن تصنيفات الموجودات المالية ومبالغها.
	√			√			√		3- الافصاح عن صافي المكاسب والخسائر الناجمة عن تقييم الموجودات المالية بالقيمة العادلة.
		√			√			√	4- اجمالي ايراد الفائدة واجمالي مصروفها من خلال الارباح والخسائر فضلاً عن تلك المتعلقة بإدارة الأنشطة الاستثمارية نيابة عن العملاء.
	√			√			√		5- الافصاح عن طبيعة المخاطر التي قد تتعرض لها الادوات المالية ومداها مثل مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة.
	√			√			√		6- الافصاحات النوعية والكمية: وتشمل التعرض للمخاطر وكيفية نشونها والاجراءات التي تتخذها الإدارة لقياس المخاطر والحد منها، فضلاً عن بيانات رقمية تؤخذ من مجلس الإدارة عن امكانية التعرض للمخاطر.
		√			√			√	7- الافصاحات الاخرى: وتشمل ملخص للسياسات المحاسبية المهمة عن اسس القياس المستعملة في إعداد القوائم المالية والسياسات الاخرى.

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للمصارف عينة البحث.

ومن الجدول (3) في الأعلى، يبين الباحثان إن المصرف التجاري العراقي مطبق لمتطلبات المعيار للفقرتين (4 و 7) في حين تم التطبيق الجزئي للمتطلبات في الفقرتين (1 و 2)، وكان عدم التطبيق التام في الفقرات (3 و 5 و 6) كون القواعد المحاسبية العراقية لم تقر تطبيق خيار القيمة العادلة، فضلاً عن عدم احتوائها لفقرات تبين كيفية إدارة المخاطر التي يتعرض لها المصرف بشكل خاص او الوحدة الاقتصادية بشكل عام، اما بالنسبة للمصرف الاهلي العراقي فإنه مطبق لمتطلبات المعيار IFRS 7 و للفقرتين (4 و 7) في حين تم التطبيق الجزئي للمتطلبات كان في الفقرة (1 و 2)، في حين كان عدم التطبيق التام في الفقرات (3 و 5 و 6) لأن القواعد المحاسبية العراقية لم تقر تطبيق خيار القيمة العادلة، فضلاً عن عدم احتوائها لفقرات تبين كيفية إدارة المخاطر التي يتعرض لها المصرف بشكل خاص او الوحدة الاقتصادية بشكل عام، وطبق مصرف بغداد الفقرات (1 و 4 و 7) بشكل كامل و طبق بشكل جزئي الفقرتين (2 و 3) على التوالي.

ومن دراسة الباحثان للتقارير المالية السنوية للمصارف عينة البحث فضلاً عن الاستفسارات والمقابلات التي اجراها مع إدارة المصارف يتضح الآتي:

- أ. افصح في الكشف التفصيلي المرافق بالقوائم المالية للمصرف التجاري العراقي عن القيمة الدفترية والقيمة العادلة للاستثمارات طويلة الاجل على الرغم من عدم تصنيف الاستثمارات على وفق المعايير الدولية وعدم قياسها بالقيمة العادلة، اما المصرف الاهلي العراقي فقد افصح عن القيمة الدفترية والقيمة العادلة للاستثمارات في الاسهم بنوعيتها (قصيرة وطويلة الاجل) للمصرف وللشركة التابعة له (شركة واحة النخيل) في تقرير مجلس إدارة المصرف على الرغم من عدم تصنيف الاستثمارات على وفق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية وعدم قياسها بالقيمة العادلة، في حين افصح عن القيمتين الدفترية والعادلة للاستثمارات في الكشوفات الملحقه بالقوائم المالية وفي تقرير مجلس الإدارة لمصرف بغداد.
- ب. افصح في المصرف التجاري العراقي والمصرف الاهلي العراقي عن فئتي الاستثمارات في القوائم المالية والكشوفات الملحقه بها، على وفق القاعدة المحاسبية رقم (14) وهما الاستثمارات طويلة الاجل والاستثمارات قصيرة الاجل، في حين افصح في مصرف بغداد الاستثمارات قصيرة الاجل في الميزانية العامة والكشوفات الملحقه بها، فضلاً عن عدد الاسهم المستثمر بها وكلفتها والقيمة العادلة لها، ولم تصنف الاستثمارات على وفق متطلبات المعايير الدولية.
- ج. لم يفصح عن صافي المكاسب والخسائر الناجمة من اعادة تقييم الاستثمارات او اعادة تصنيفها (عند وجود الحالة) في حساب الارباح والخسائر للمصارف عينة البحث، وذلك خلافاً للقواعد المحاسبية العراقية والمعايير المحاسبية الدولية.
- د. افصح عن اجمالي ايرادات ومصرفات الفائدة في حساب الارباح والخسائر والكشوفات التفصيلية للمصارف عينة البحث، اما بخصوص إدارة الأنشطة الاستثمارية نيابة عن العملاء، فلم ترد حالة مشابهة في أثناء مدة إعداد البحث.
- هـ. لم تتطلب القواعد المحاسبية العراقية الافصاح عن طبيعة المخاطر التي تتعرض لها الموجودات المالية ومداها، مثل مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة وغيرها ولم يفصح عنها في التقرير السنوي للمصارف عينة البحث بالرغم من افصاح المصارف عن حجم الائتمان النقدي والتعهدي والتسهيلات الائتمانية الممنوحة الى العملاء في القوائم المالية والكشوفات الملحقه بها.

- و. لم يلحظ الباحثان قيام المصارف عينة البحث بالافصاحات الكمية والنوعية في التقارير المالية السنوية ومقدار التعرض للمخاطر وكيفية نشوئها ولا الاجراءات التي تتبعها الإدارة لتخفيف وطأة تلك المخاطر وتخفيض الخسائر الناتجة عنها اقل ما يمكن على الرغم من وجود قسم لإدارة المخاطر في المصرف ضمن الهيكل التنظيمي له، في حين تتطلب المعايير الدولية توضيحها من خلال قسم إدارة المخاطر وفترتها ودرجتها، فضلاً عن الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان الناجمة عن الاحتفاظ بالموجودات المالية ومقدار الخسائر الناتجة عنها، ومما تجدر الإشارة اليه
- ز. امجلس إدارة المصرف هو المسؤول عن السياسات العامة لإدارة المخاطر والموافقة على استراتيجيات إدارة المخاطر.
- ح. افصح عن السياسات المحاسبية واسس القياس المستعملة في إعداد القوائم المالية وسياسات تحديد قيمة الاستثمارات في التقارير المالية السنوية للمصارف عينة البحث.
- د. مدى التزام المصارف عينة البحث بمتطلبات المعيار IFRS 13: يبين الجدول (4) في الأدنى مدى التزام المصارف عينة البحث بمتطلبات المعيار المحاسبي IFRS13، وكما يأتي:
- ومن الجدول (4) وعلى وفق التقارير المالية السنوية للمصارف عينة البحث والاستفسارات والمقابلات التي اجريت مع إدارة المصارف، إتضح للباحثين بأن المصارف عينة البحث لم تطبق متطلبات المعيار IFRS 13 لكون القواعد المحاسبية العراقية لم تعد القيمة العادلة هي الاساس

جدول 4

مدى التزام المصارف بمتطلبات المعيار IFRS 13

IFRS 13 متطلبات المعيار									المصرف التجاري العراقي	المصرف الاهلي العراقي			مصرف بغداد
									درجة الالتزام	درجة الالتزام			درجة الالتزام
بشكل كامل	بشكل جزئي	بشكل جزئي	بشكل كامل	بشكل جزئي	بشكل جزئي	بشكل كامل	بشكل جزئي	بشكل جزئي	بشكل كامل	بشكل جزئي	بشكل جزئي	بشكل كامل	

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للمصارف عينة البحث.

في القياس والافصاح، بل عدته خياراً يحتمل التطبيق عند الحدوث، فضلاً عن حداثة المعيار، ويتطلب المعيار IFRS 13 من الوحدة الاقتصادية تحليل الادوات المالية المسجلة بالقيمة العادلة على وفق الترتيب الثلاثي (الهرمي) الذي اقره المعيار والذي يصنف اساليب وبدائل التقييم الى ثلاثة مستويات (الاسعار المعلنة في السوق النشط للموجودات والمطلوبات نفسها، الاسعار المعلنة في اسواق غير نشطة او في اسواق مشابهة للاسواق النشطة، تكون الاسعار غير متوافرة (غير ملحوظة) في الاسواق، وتستعمل الإدارة افتراضات اعتماداً على المعلومات المتوافرة لديها وبالاعتماد على طبيعة الاداة المالية والمتعاملين فيها).

2- قياس مستوى التزام المصارف عينة البحث بمتطلبات القياس والافصاح لمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية: لتلخيص مستوى التزام المصارف عينة البحث بمتطلبات معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية التي تم تبيانها في الجداول السابقة وضع الباحثان مقياس ثلاثي لاحتساب مستوى الالتزام، إذ اعطيت (3) درجات للملتزم بشكل كامل و(2) درجة للملتزم بشكل جزئي و(1) درجة لغير الملتزم، ووضع نسبة لدرجة القطع¹ بلغت قرابة (83%) والتي احتسبت على اساس (3+2) مقسوماً على (3+2+1)، ويبين الجدول (5) في الأدنى مستوى التزام المصارف عينة البحث بمتطلبات المعايير (IAS 39، IFRS 9، IFRS 7، IFRS 13) على التوالي.

جدول (5)

مستوى التزام المصارف بمتطلبات المعايير الدولية

رقم المعيار	المصرف البيان	المصرف التجاري العراقي	المصرف الاهلي العراقي	مصرف بغداد
IAS 39	الدرجة	5	6	6
	نسبة الالتزام	42%	50%	50%
	تقييم الالتزام	غير ملتزم	غير ملتزم	غير ملتزم
IFRS 9	الدرجة	9	8	8
	نسبة الالتزام	60%	53%	53%
	تقييم الالتزام	غير ملتزم	غير ملتزم	غير ملتزم
IFRS 7	الدرجة	13	13	15
	نسبة الالتزام	62%	62%	71%
	تقييم الالتزام	غير ملتزم	غير ملتزم	غير ملتزم
IFRS 13	الدرجة	5	5	5
	نسبة الالتزام	33%	33%	33%
	تقييم الالتزام	غير ملتزم	غير ملتزم	غير ملتزم

المصدر: من إعداد الباحثين.

من الجدول (5) في الأعلى لخص الباحثان النقاط الآتية:

(أ) المعيار IAS 39 : تبين حصول المصرف التجاري العراقي على (5) درجات وحصول المصرف الاهلي العراقي ومصرف بغداد على (6) درجات لكل منهما، وقيست نسبة الالتزام من خلال قسمة عدد الدرجات التي حصل عليها المصرف على مجموع الالتزام الكلي (12) درجة والذي احتسب من خلال ضرب (3) درجة X (4) متطلبات، وقورنت نسبة الالتزام بدرجة القطع لتقييم الالتزام، إذ تبين ان المصارف عينة البحث غير ملتزمة بمتطلبات المعيار IAS 39 من خلال القياس والنسب التي توصل اليها الباحثان.

¹ وهي الدرجة التي تميز بين الجيد وغير الجيد على وفق تعريف اجرائي معين واسس منطقية تحددتها الجهات المعنية (عودة والشريم، 2010: 192)، وفيما يخص هذا البحث فقد استعملت كلمتي ملتزم وغير ملتزم.

ب) المعيار IFRS 9: تبين حصول المصرف التجاري العراقي على (9) درجات وحصول المصرف الاهلي العراقي ومصرف بغداد على (8) درجات لكل منهما، وقيست نسبة الالتزام من خلال قسمة عدد الدرجات التي حصل عليها المصرف على مجموع الالتزام الكلي (15) درجة والذي احتسب من خلال ضرب (3) درجة X (5) متطلبات، وقورنت نسبة الالتزام بدرجة القطع لتقييم الالتزام، إذ تبين ان المصارف عينة البحث غير ملتزمة بمتطلبات المعيار IFRS 9 من خلال القياس والنسب التي توصل اليها الباحثان.

ج) المعيار IFRS 7: تبين حصول المصرف التجاري العراقي والمصرف الاهلي العراقي على (13) درجة لكل منهما وحصول مصرف بغداد على (15) درجة، وقيست نسبة الالتزام من خلال قسمة عدد الدرجات التي حصل عليها المصرف على مجموع الالتزام الكلي (21) درجة والذي احتسب من خلال ضرب (3) درجة X (7) متطلبات، وقورنت نسبة الالتزام بدرجة القطع لتقييم الالتزام، إذ تبين ان المصارف عينة البحث غير ملتزمة بمتطلبات المعيار IFRS 7 كونها لم تتجاوز نسبة درجة القطع، من خلال القياس والنسب التي توصل اليها الباحثان، بالرغم من تقارب نسبة الالتزام الخاصة بمصرف بغداد.

د) المعيار IFRS 13: تبين حصول المصارف عينة البحث على (5) درجات لكل منها، وقيست نسبة الالتزام من خلال قسمة عدد الدرجات التي حصل عليها المصرف على مجموع الالتزام الكلي (15) درجة والذي احتسب من خلال ضرب (3) درجة X (5) متطلبات، وقورنت نسبة الالتزام بدرجة القطع لتقييم الالتزام، إذ تبين ان المصارف عينة البحث غير ملتزمة تماماً بمتطلبات المعيار IFRS 13، من خلال القياس والنسب التي توصل اليها الباحثان.

3- تأثير تطبيق متطلبات القياس والافصاح في اجراءات التدقيق ونطاقه

تم عمل مقارنة بين الاجراءات التي يقوم بها المدقق الخارجي لدى تدقيقه للقياس والافصاح على وفق القواعد المحاسبية العراقية بتلك المتعلقة بمعايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية، ووضعت اوزان نسبية افتراضية على وفق اهمية كل اجراء تدقيقي ومن وجهة نظر الباحثين بالاعتماد على الوقت المستنفذ في تنفيذ الاجراء وكلفته والمخاطر المتوقعة وكمية ادلة التدقيق المطلوبة، ووضع الوزن النسبي للمعايير الدولية (100%) باعتبارها الاساس الذي سيقاس بموجبه التأثير في نطاق عملية التدقيق، بحسب ما مبين في الجدولين (6) و(7) في الأدنى:

جدول (6)

تأثير تطبيق متطلبات القياس في اجراءات التدقيق ونطاقه

البيان	اجراءات التدقيق في ظل القواعد المحاسبية العراقية	الوزن النسبي	اجراءات التدقيق في ظل معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية	الوزن النسبي	الزيادة المتحققة في النطاق
القياس	1- التأكد من قياس الاستثمارات المالية قصيرة الاجل بالكلفة او السوق ايهما اقل وطويلة الاجل بالكلفة.	13%	1- التأكد من قياس الموجودات المالية بالقيمة العادلة او بالكلفة المطفأة او بالكلفة.	13%	-
-	-	-	2- عند اختيار القيمة العادلة كأساس للقياس، فإن المدقق الخارجي يتأكد من مستوى القيمة العادلة الذي تم وضعه من قبل الإدارة.	7%	7%
-	2- في حالة كون القيمة السوقية هي المتبعة (ان كانت اقل من الكلفة) يتم التأكد من أخذ الاسعار المعلنة في سوق العراق للأوراق المالية.	13%	3- عند الاعتماد على اسعار معلنة في سوق نشط، فيعتمد المدقق الخارجي الى فهم وفحص الطرائق التي من خلالها الحصول على الاسعار المعلنة المستعملة في تقييم القيمة العادلة.	13%	-
-	-	-	4- في حالة وضع الإدارة لتقديرات القيمة العادلة وفق افتراضاتها (في حالة الاسعار غير المنشورة في سوق نشط)، فإن المدقق يختبر مدى معقولية وملائمة الافتراضات المستعملة من قبل الإدارة، وفيما اذا اختلفت الطريقة عن الفترة السابقة مع بيان سبب ذلك.	7%	7%
-	-	-	5- عمل افتراضات مستقلة لتقدير القيمة العادلة ومقارنتها مع الافتراضات الموضوعية من قبل الإدارة.	7%	7%
-	-	-	6- يقيم المدقق الخارجي درجة الشكوك المرتبطة بتقديرات القيمة العادلة وفيما اذا كانت تلك الشكوك تؤدي الى مخاطر مهمة.	7%	7%
-	-	-	7- الاستعانة بخبراء متخصصين في تقدير القيمة العادلة وتقييم عمله، وبعد كدليل اثبات للتحقق من صحة تقدير القيمة العادلة.	7%	7%
-	3- التأكد من صحة قياس مخصص هبوط قيمة الاستثمارات، فضلاً عن تسجيل ارباح الاسهم وفوائد السندات والخسائر غير المتحققة وتسجيلها في حساب الارباح والخسائر.	13%	8- التأكد من تسجيل الارباح والمكاسب والفوائد والخسائر المتحققة وغير المتحققة وتسجيلها في حساب الارباح والخسائر.	13%	-
-	4- التأكد من تضمين كلفة الاستثمارات لثمن الشراء والمصروفات المرتبطة بها كالعمولات ومصروفات التسجيل.	13%	9- التأكد من قياس الموجودات المالية عند الشراء بالقيمة العادلة لها، والتي تمثل كلفة الشراء وكلفة العمليات، ويستثنى من ذلك الموجودات المالية من خلال الارباح والخسائر، إذ تعالج كلفة العمليات الخاصة بها كمصروف يغلق في حساب الارباح والخسائر.	13%	-
-	-	-	10- تحديد فيما اذا كانت الاحداث اللاحقة تأثير في توفير ادلة تدقيق متعلقة بالقيمة العادلة.	7%	7%

6%	6%	11- الحصول على أدلة تدقيق إضافية متعلقة بقرارات الإدارة حول الاعتراف أو عدم الاعتراف بتقديرات القيمة العادلة في القوائم المالية والاساس الذي تم اختياره للقيمة العادلة.	-	-
48%	100%		52%	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين

ويظهر الجدول (6) في الأعلى المقارنة الأولى بين الاجراءات التي يقوم بها المدقق الخارجي في ظل القواعد المحاسبية العراقية وبين نظيرتها الدولية فيما يتعلق بقياس القيمة العادلة للاستثمارات المالية وجود تباين بنسبة (48%) في مجموع الاوزان النسبية لمجموع الاجراءات التي وضعها الباحثان لتلك الاجراءات والتي ترجع الى استعمال القيمة العادلة في القياس بدلاً من الكلفة التاريخية والمستويات الهرمية الثلاثة لتلك القيمة والافتراضات المستعملة في قياسها ومدى الاستعانة بخبراء متخصصين بعملية القياس، فضلاً عن مراعاة تأثير الاحداث اللاحقة، مما يتطلب زيادة نطاق عملية التدقيق من خلال الاجراءات التي يقوم بها المدقق الخارجي لتغطية هذا التباين، ومن الجدير بالذكر ان الوزن النسبي (13%) يعبر عن التأثير بدرجة عالية في حين يعبر الوزن النسبي (7%) عن التأثير بدرجة محدودة في نطاق التدقيق، في حين اختير الوزن النسبي (6%) للإجراء رقم (11) ضمن المعايير الدولية لتكون النسبة مساوية لـ (100%).

جدول (7)

تأثير تطبيق متطلبات الإفصاح في اجراءات التدقيق ونطاقه

البيان	اجراءات التدقيق في ظل القواعد المحاسبية العراقية	الوزن النسبي	اجراءات التدقيق في ظل معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية	الوزن النسبي	الزيادة المتحققة في النطاق
الإفصاح	1- التأكد من الإفصاح عن الاستثمارات في صلب الميزانية العمومية بقيمتها الصافية بعد تنزيل مخصص هبوط اسعار الاستثمارات بفئتيها (قصيرة الاجل وطويلة الاجل)، على ان تعرض القصيرة ضمن الموجودات المتداولة، اما طويلة الاجل فتعرض ضمن الموجودات طويلة الاجل.	20%	1- التأكد من الإفصاح عن الموجودات المالية المقاسة بالقيمة العادلة والموجودات المالية بالكلفة المطفأة او بالكلفة في بعض الاحيان بحسب فئات المعيار الدولي المتبع (سواء IAS 39 ام IFRS9).	20%	-
	2- التأكد من الإفصاح عن الخسائر غير المتحققة للاستثمارات قصيرة الاجل والانخفاض غير المؤقت في قيمة الاستثمارات طويل الاجل فضلاً عن ارباح وخسائر بيع الاستثمارات وايراداتها وتبويبها بحسب طبيعتها ضمن حساب الارباح والخسائر.	20%	2- التأكد من الإفصاح عن صافي المكاسب او الخسائر ولكل فئة من فئات الموجودات المالية، فضلاً عن اجمالي دخل الفائدة واجمالي مصروف الفائدة، والمصروفات و الايرادات الاخرى المرتبطة بها.	20%	-
	3- التحقق من الإفصاح عن السياسة المحاسبية لتحديد قيمة الاستثمارات وتحليل المحافظ الاستثمارية بحسب فئاتها، فضلاً عن كلفة الاستثمار والقيمة العادلة له.	20%	3- ينبغي الإفصاح عن القيمة العادلة ولكل فئة من فئات الموجودات المالية بشكل يمكن مقارنته مع الاقيام الدفترية لها.	20%	-
	4- التأكد من الإفصاح عن سعر الاقوال السائد للاسهم في تاريخ الميزانية العمومية والذي تتحدد القيمة العادلة بموجبه.	10%		10%	10%

%20	%20	4- التأكد من تحديد الاقيام العادلة بشكل كامل او جزئي وفق الاسعار المنشورة في سوق نشط او أي مستوى اخر من مستويات تحديد القيمة العادلة.	-	-	
%10	%10	5- عند وجود تغيرات جوهرية في القيمة العادلة، ينبغي التأكد من الافصاح عن تأثير تلك التغيرات من قبل الادارة.	-	-	
%10	%10	6- تقييم فيما اذا كانت قياسات وافصاحات القيمة العادلة منسجمة مع معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية.	-	-	
%30	%100		%70	المجموع	

المصدر: من إعداد الباحثين

ويظهر الجدول (7) في الأعلى المقارنة الثانية بين الاجراءات التي يقوم بها المدقق الخارجي في ظل القواعد المحاسبية العراقية وبين نظيرتها الدولية فيما يتعلق بالافصاح عن القيمة العادلة للاستثمارات المالية وجود تباين بنسبة (30%) في مجموع الاوزان النسبية لمجموع الاجراءات التي وضعها الباحثان والتي ترجع الى كيفية الافصاح عن القيمة العادلة ومستوياتها الهرمية والتغيرات التي طرأت عليها من فترة لأخرى، مما يستدعي زيادة نطاق عملية التدقيق من خلال الاجراءات التي يقوم بها المدقق الخارجي لتغطية هذا التباين، ومن الجدير بالذكر ان الوزن النسبي (20%) يعبر عن التأثير بدرجة عالية في حين يعبر الوزن النسبي (10%) عن التأثير بدرجة محدودة في نطاق التدقيق. مما سبق يتبين ان تطبيق متطلبات القياس والافصاح لمعايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية يؤثر في توسيع نطاق عملية التدقيق والمتمثلة بالاجراءات التي ينفذها المدقق الخارجي، مما يؤكد صحة الفرضية التي وضعها الباحثان والتي مفادها: (يؤثر تطبيق متطلبات القياس والافصاح الخاصة بمعايير المحاسبة و الإبلاغ المالي الدولية في توسيع نطاق عملية التدقيق).

خامساً: الاستنتاجات والتوصيات

1- الاستنتاجات:

- ان التغيرات الحاصلة في متطلبات القياس والافصاح لمعايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية تؤثر بشكل واضح في نطاق عملية التدقيق الذي يعتمد المدقق الخارجي كونها تمثل المرشد الاساس للمحاسب عند اعداده للقوائم المالية.
- على الرغم من اعتماد المصارف عينة البحث للقواعد المحاسبية العراقية عند اعدادها للقوائم المالية، الا ان تلك القوائم قد تؤدي الى تضليل مستخدميها كونها معتمدة على قواعد متقدمة قياساً بمعايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية خصوصاً فيما يتعلق بآلية ومتطلبات القياس والافصاح عن الاستثمارات.
- هناك تباين واضح بين القواعد المحاسبية العراقية ومعايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية والمتعلق بالاوزان النسبية لمتطلبات القياس إذ بلغ نسبة (48%)، في حين بلغ التباين فيما يخص متطلبات الافصاح نسبة (30%)، لذا ينبغي اعادة صياغة القواعد لمحاكاة المعايير الدولية وبما يلائم البيئة العراقية .

د. عدم إفصاح المصارف عينة البحث عن المخاطر وكيفية نشوئها والاحتمالات التي تخفف من وطأتها بالرغم من وجود قسم إدارة المخاطر في المصارف.

2- التوصيات:

- أ. ضرورة اعادة النظر بالقواعد المحاسبية العراقية وتحديثها بما يتوافق مع معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية لتجنب تضليل مستخدمي القوائم المالية خصوصاً في القطاع المصرفي كونه من اهم القطاعات المؤثرة في اقتصاد البلد.
- ب. ينبغي القيام بتوسيع نطاق التدقيق ليشمل اجراءات تدقيق اضافية لقياس القيمة العادلة والافصاح عنها، لتجنب مخاطر الخطأ او الاحتيال او ابداء رأي غير مناسب.
- ج. تفعيل دور قسم إدارة المخاطر في المصارف عينة البحث وإعادة هيكلة عمله بما يتوافق مع معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية.
- د. القيام ببحوث ودراسات مستقبلية عن تأثير تطبيق متطلبات القياس والافصاح لمعايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية في عملية التدقيق لمعايير اخرى غير تلك التي عرضت في البحث، ليشمل نشاطات قطاعية اخرى كالزراعة والصناعة وغيرها.

المصادر والمراجع:

1- المصادر العربية

أ- التقارير الرسمية

- 1- التقارير السنوية للمصرف التجاري العراقي للعامين 2013، 2014.
- 2- التقارير السنوية للمصرف الاهلي العراقي للعامين 2013، 2014.
- 3- التقارير السنوية لمصرف بغداد للعامين 2013، 2014.

ب- الكتب

- 1- ابو نصار، محمد، حميدات، جمعة، "معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية" دائرة المكتبة الوطنية، عمان، الاردن، 2014.
- 2- الاتحاد الدولي للمحاسبين، "إصدارات المعايير الدولية لرقابة الجودة والتدقيق والمراجعة وعمليات التأكيد الاخرى والخدمات ذات العلاقة"، ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، المكتبة الوطنية، عمان، الاردن، 2010.
- 3- التميمي، هادي، "مدخل الى التدقيق من الناحية النظرية والعملية"، دار وائل للنشر، عمان، الاردن، 2004.
- 4- الجعارات، خالد جمال، "معايير التقارير المالية الدولية IFRSS & IAS2007"، دار اثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
- 5- جمعة، احمد حلمي، "تطور معايير التدقيق والتأكيد الدولية وقواعد اخلاقيات المهنة"، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
- 6- حميدات، جمعة، "خبير المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية"، منهاج خبير المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية، المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، الاردن، 2014.
- 7- الراوي، حكمت احمد، "المحاسبة الدولية" الطبعة الثانية، دار حنين للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 1995.
- 8- الشحادة، عبد الرزاق قاسم، السليحات، نمر عبد الحميد، "المحاسبة الدولية" دار وائل للنشر، عمان، الاردن، 2015.

ج- الرسائل والاطاريح الجامعية

- 1- ابو جلاله، علي طاهر، "مدى امكانية تطبيق الشركات المساهمة الليبية المدرجة في سوق المال الليبي للمعيار المحاسبي الدولي 39" رسالة ماجستير، الاكاديمية الليبية، فرع مصراته، 2014.
- 2- الاسدي، احمد ابراهيم عبد الحسين، "تأثيرات تطبيق المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية على القياس والافصاح المحاسبي في العراق"، بحث مقدم لنيل شهادة المحاسبة القانونية، المعهد العربي للمحاسبين القانونيين، 2010.
- 3- ججو، سامي يوسف، "مدى مسؤولية المدقق الخارجي بشأن عدالة ومعقولية التقديرات المحاسبية"، رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية في غزة، كلية التجارة، 2012.
- 4- حمد، منى كامل، "قياس جودة الارباح المحاسبية في ظل تبني مدخل القيمة العادلة لتقييم الاستثمارات المالية"، اطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، 2015.
- 5- الطير، محمد رمزي ابراهيم، "اطار مقترح لمراجعة القياس والافصاح المحاسبي للقيمة العادلة"، رسالة ماجستير، جامعة طنطا، كلية التجارة، 2015.
- 6- عنبر، اسيل جبار، "أثر إقرارات الإدارة في مسؤولية مراقب الحسابات"، اطروحة دكتوراه، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، 2012.
- 7- كرسوع، أرزاق ايوب، "مخاطر المراجعة ومجالات مساهمة المراجع الخارجي في التخفيف من تأثيرها على القوائم المالية في عملية المراجعة"، رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية في غزة، كلية التجارة، 2008.
- 8- مازون، محمد امين، "التدقيق المحاسبي من منظور المعايير الدولية ومدى تطبيقها في الجزائر"، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2011.
- 9- مسعود، زواوي، "النظام المحاسبي المالي في ظل مستجدات معايير الإبلاغ المالي الدولية" رسالة ماجستير، جامعة اكلي محند، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، 2015.
- 10- نصيرة، مولاي، "دور المراجع الخارجي في تأكيد الثقة بالمعلومة المحاسبية"، رسالة ماجستير، جامعة ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 2012.

د- البحوث والدوريات

- 1- بشايرة، محمد محمود، "تطبيق المفاهيم المحاسبية للقيمة العادلة"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 24، 2010.
- 2- خلف، صلاح نوري، "معايير المحاسبة الدولية"، بحث في مجلة المراقب العام والصادرة عن ديوان الرقابة المالية الاتحادي، العدد 2، 2013.
- 3- الذنبيات، علي عبد القادر، "دراسة تحليلية ناقدة لمدى انسجام واجبات ومسؤوليات مدققي الحسابات في القوانين الاردنية مع معايير التدقيق الدولية"، بحث في مجلة دراسات للعلوم الإدارية، المجلد 31، العدد 1، اربد، الاردن، 2004.
- 4- العبادي، مصطفى راشد، "اطار مقترح لمراجعة القياس والافصاح للقيمة العادلة بالقوائم المالية"، بحث في المجلة العلمية للتجارة والتمويل، العدد 1، جامعة طنطا، كلية التجارة، مصر، 2010.
- 5- عبد الحكيم، مجدي مليجي، "مدخل مقترح لمراجعة عمليات توريق الاصول المالية لتحسين جودة التقارير المالية المنشورة في ضوء اساليب المحاسبة الابداعية"، بحث في المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد 2، جامعة عين شمس، كلية التجارة، مصر، 2012.
- 6- عرنوق، بهاء غازي، حمادة، رشا، "أثر التحول إلى تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 في قياس الأدوات المالية للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 30، العدد الاول، 2014.

7- عوده، احمد، الشريم، احمد، "تطوير اسلوب قائم على الاهداف السلوكية لتحديد درجة القطع: دراسة مقارنة مع اسلوب انجوف"، بحث في المجلة الاردنية للعلوم التربوية، المجلد 6، العدد 3، 2010.

2- Foreign References

A- Books

- 1- Arens, Alven. Elder, Randal and Beasley, Mark "Auditing and assurance services: an integrated approach", 15th edition, Pearson Ltd, 2014.
- 2- Fuller, Craig, Rands, Edward, Bakkar, Erwin and McIlwaine, Stephen "Interpretation and application of international financial reporting standards", John Wiley& sons, Inc, 2015.
- 3- Holt, Graham and Mirza, Abbas Ali, "Workbook and guide the practical implementation of international standards for financial reporting" John Wiley& sons, Inc, 3th edition, 2011.
- 4- IFAC, "Handbook of international quality control, auditing, review, other assurance and related services pronouncements", IAASB, 2015.
- 5- Palea, Vera, "Financial reporting under IAS/IFRS", Peter Lang, 2013.
- 6- Walton, Peter, "An executive guide to IFRS", John Wiley& sons, Inc, 2011.
- 7- Wheatons, Polestar. Road, Hennock. Barton, Marsh. "international financial reporting", BPP Learning Media Ltd., 2012.

B- Articles & Thesis

- 1- Endeshaw, Kemal, "Auditing fair value measurements and disclosure: a case of the big 4 audit firm", Master thesis in business administration, Umea university, Umea, Sweden, 2012.
- 2- Ryan, Stephen, "Fair value accounting: Understanding the issues raised by the credit crunch", school of business, New York University, 2008.
- 3- Tata Consultancy Services, "An Overview of the Final Version of IFRS 9 Financial Instruments", 2014.